06-01-2021

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

العدد: 3462

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

"أكثر من 1200 مفقود فلسطيني وسوري في حادثة علي الوحش"

- مجموعة العمل تدعو محكمة العدل الأوروبية إلى النظر في قوانين لمّ الشمل
- مخيم البداوي. وقفة تضامنية مع أهالي ضحايا الغرق من فلسطينيي سورية
- مخيم النيرب. دعوات لزيادة الترابط الاجتماعي
- تحذيرات من الدعم الأمريكي الأخير للأونروا

آخر التطورات

يستذكر أهالي مخيم اليرموك أكثر من 1200 لاجئ فلسطيني وسوري تعرضوا لعمليات ترتقي إلى جرائم بحق الإنسانية على يد قوات النظام ومجموعات موالية في حادثة "علي الوحش" جنوب دمشق قبل 8 سنوات، فُقد خلالها المئات من النساء والأطفال المحاصرين في مخيم اليرموك بدمشق.

الحادثة بدأت بعد إشاعة النظام بداية الشهر الأول من عام 2014، بفتح ممر إنساني للمحاصرين في مخيم اليرموك وجنوب دمشق، وفي صباح يوم الأحد 2014/1/5 توافدت أعداد كبيرة من المحاصرين من أبناء مخيم اليرموك ويلدا وبيت سحم وأحياء الحجر الأسود والتضامن والبويضة وغيرها من النازحين، إلى شارع علي الوحش الواصل بين بلدتي يلدا وحجيرة.

ولدى وصول المئات منهم حاجز علي الوحش التي تسيطر عليه مجموعة "أبو الفضل العباس" الموالية للنظام، تلقوا بعض الطعام من عناصر الحاجز، مما شجع المحاصرين على التوافد، وفي الساعة العاشرة أخذ عناصر الحاجز بفصل الشباب عن الأطفال والنساء وكبار السن، ثم قصفت قوات النظام مناطق تجمع المحاصرين على الشارع ما أدى إلى مقتل وجرح عدد من المدنيين.

ووفق شهادات وثقتها مجموعة العمل، أجبر عناصر الحاجز المدنيين على رمي أوراقهم وهوياتهم الشخصية في براميل وتم حرقها، أو كسرها، وأعادوا النساء إلى يلدا بعد ضربهم، واعتقل أكثر من 1200 مدني بينهم كبار في السن وأطفال وعدد من النساء والرضع ووضعوا

في مستودعات ومحال تجارية، حيث تعرض خلالها العشرات لتصفيات ميدانية وعمليات اغتصاب حتى اليوم التالي من الحادثة.

وبحسب شهود عيان، نقل المعتقلون إلى فرع ميسلون بالقرب من منطقة الزبداني بريف دمشق وإلى أحد أفرع النظام في نجها بريف دمشق، تعرضوا خلالها لعمليات تعذيب وقتل ممنهجة وإهمال صحي أودت بحياة أكثر من 800 معتقل بحسب تأكيد شهادات موثقة لدى مجموعة العمل، فيما أفرج النظام عن عدد قليل ممن نجوا من الاعتقال والتعذيب.

وبحسب إحصائيات مجموعة العمل فإن أصغر المعتقلين التي استطاعت المجموعة توثيقهم الطفلة الفلسطينية "ميمونة الشام جبر" التي كانت بعمر عام واحد، وأكبر المعتقلين الفلسطينيين سناً "محمد كوجيل" من مواليد 1939 إضافة إلى عدد من الأطفال الآخرين.

في سياق حملتها لمناصرة عائلات ضحايا حادث الغرق الذي أودى بحياة ثمانية لاجئين فلسطينيين من سورية، دعت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية محكمة العدل الأوروبية ECJ إلى اتخاذ خطوات من شأنها الحفاظ على وحدة عائلات اللاجئين عبر إعادة النظر في القوانين الناظمة للم الشمل التي لا تسمح بالتحاق الأبناء الذين تجاوزوا سن الـ 18 بذويهم.

وقالت المجموعة في بيان لها، إن جمع شمل العائلات بأبنائهم يفوت الفرصة على تجار البشر ويحفظ الأرواح ويضمن الوصول الآمن لأفراد العائلة، ويمنع تكرار مأساة الشابة الفلسطينية روند العايدي 23 عاماً التي قضت غرقاً بعد انقلاب مركبها قبالة السواحل

اليونانية لامتناع دائرة الهجرة في ألمانيا السماح لها بالانضمام لعائلتها بسبب تجاوزها سن 18 عاماً.

وطالبت المجموعة محكمة العدل الأوروبية والبرلمانات الأوروبية، بإصدار قوانين تراعي الجوانب الإنسانية والحالات الصعبة بعيداً عن الصراعات السياسية والحسابات الاقتصادية التي لها انعكاسات سلبية على قضايا اللاجئين في أوروبا.

في سياق متصل، نظّم عدد من اللاجئين الفلسطينيين عند مدخل مخيم البداوي شمال لبنان وقفة تضامنية مع أهالي ضحايا حادثة الغرق الأخيرة في بحر إيجة والتي أودت بحياة ثمانية لاجئين فلسطينيين من سورية، وأضاء المتضامنون الشموع ورفعوا شعارات تطالب المجتمع الدولي والفلسطيني بالتحرك ونجدة الشعب الفلسطيني وسط صمت عربي مخجل، بحسب تعبيرهم.

في حلب، طالب عدد من أبناء مخيم النيرب بزيادة الوعي بالمشكلات الاجتماعية من خلال ندوات ونصائح تساعد على زيادة الوعي بأهمية التآخي والمحافظة على الروابط الأسرية، بعد أن ظهرت أمراض اجتماعية خطيرة ساهمت إلى حد كبير بتفكك بعض العائلات.

وأوضحت مصادر من داخل المخيم أن روايات كثيرة ظهرت في الفترة الأخيرة تتحدث عن عدم عدالة البعض وظلمهم في توزيع الميراث لإخوانهم وأخواتهم أو حرمانهم منه، ضاربين بعرض الحائط الميزان الشرعي والقانوني وغير مكترثين سوى بمصالحهم.

على صعيد مختلف، حذرت الهيئة 302 في لبنان من التبرع الأمريكي الجديد للأونروا متمنية ألا يكون هذا التبرع مشروطاً كاتفاق الإطار الذي تم توقيعه في الشهر السابع من العام الماضي، جاء ذلك على خلفية إعلان "مكتب السكان واللاجئين والهجرة في وزارة الخارجية الأميركية" منح "الأونروا" مبلغ مالي بقيمة 99 مليون دولار.